الانتقال الديموقراطي في الدول المغاربية، قراءة في الخلفيات، السياقات والنتائج

د. بودي نبيلة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

ملخص

يحلل هذا المقال مسألة الانتقال الديموقراطي وهي عملية معقّدة وتستغرق وقتا. فهي تشتمل على إسقاط النظام غير الديموقراطي، إقامة بديل ديموقراطي وتدعيم أسس البنية الديموقراطية، وتعد درجات التقدم والتنمية ووجود سابق لهذا النوع من الأنظمة في دولة معيّنة عوامل مساعدة لنجاح عملية الانتقال.

تمر المنطقة المغاربية اليوم بتحوّلات كبيرة ولّدها ما سمي بـ «الثورات العربية» التي جاءت على شكل موجة من الاحتجاجات التي حملت مجموعة مطالب تصاعدية مستدامة ترمي إلى إحداث تغيير اقتصادي إجتماعي شامل وتحوّل سياسي جذري، فرضت على السلطة والعلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع تحدّيات كبرى تناولت أساسا البحث عن شكل جديد للعلاقة بين السلطة والمجتمع، وفرضت في الوقت ذاته على الباحثين تحدّيات كبرى على مستوى فهم وتفسير وتحليل الأحداث ومنه الواقع الجديد.

الكلمات المفتاحية: مسار الانتقال الديموقراطي - الحدث الديموقراطي - الفعل الديموقراطي - التحول السياسي - الإصلاحات - إرادة المجتمع المدني - إشكالية المشروعية

Abstract

This paper analyses the issue of democratic transition, which constitutes a complex process that needs a long time to be achieved. It includes the fall of the non-democratic regime, the institution of a democratic alternative and the strengthening of the democratic structure fundaments. The degree of progress and development and the existence of previous cases of this type of regimes in a given State constitute factors that could facilitate the success of the transition.

The Maghreb region is living huge changes caused by what was called « Arab revolutions" that took the form of a wave of protests holding increasing and lasting claims aiming at provoking a global economic and social change, and a radical political transformation. These protests raised, for power and for the existing relationship between power and society, the challenge of finding a new form of interactions, and raised, for scholars and analysts, challenges of understanding, explaining and analysing the events and thus the new reality of the ground.

Keywords: Democratic transition process -Democratic event -Democratic fact -Political transformation –Reforms -Civil society will -Problematic of legitimacy

مقدمة

كان سقوط الإتحاد السوفياتي سنة 1991 بالتأكيد العامل الحاسم في التحوّل السياسي في العالم كلّه، لأنّ هذا الحدث كان السبب في ميلاد ظاهرة جديدة هي **"عالمية الديموقراطية"**.

وخلال السنوات العشرين الماضية، تمكّنت أدبيات التحليل المقارن لمسارات الانتقال الديموقراطي من أن تحدث طفرة نوعية على مستوى العلوم السياسية المعاصرة، بظهور أو بروز حقول معرفية فرعية ومستقلّة ظهرت كإفراز لجهود واتّجاهات بحثية كبيرة ومتعدّدة وتأسيسات إبستمولوجية تحت تسمية **علم الانتقال الديموقراطي** و**علم التأسيس الديموقراطي.** هذه الطفرة المعرفية أفرزت نوعا من الإجماع حول العديد من المفاهيم والفرضيات والقضايا التي سمحت لعلم السياسة بوصف وتفسير وتحليل، وفي الوقت نفسه تسطير وكتابة الديناميكيات والظروف التي تقود إلى تحوّل الأنظمة السياسية.

كانت مسألة التحوّل الديموقراطي، في الثمانينيات والتسعينيات، مرتبطة على المستوى النظري بما يسمّى الإستراتيجية التدرّجية، والتي تعني التوجّه نحو الديموقراطية مع الحفاظ على الأنظمة السياسية القائمة. وهذا يعني أنّ الاهتمام بالديموقراطية متعلّق ببعض مجالاتها فقط باعتبار بعض مظاهر الحياة الداخلية، كحقوق الإنسان، جزءا من العلاقات بين الدول، فكانت هذه المظاهر جزءا من المشروطية السياسية لإتمام المعاهدات والاتفاقات بين الدول، ولتحصيل المساعدات لتحقيق الهدف المباشر وهو " اللّيبرالية الاقتصادية "، وللوصول تدريجيّا إلى ليبرالية سياسية تصبح نوعا من الالتزام الدولي بمسار التحوّل الديموقراطي،

وذلك باستعمال آليات وميكانيزمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها. كان أساس هذه الاستراتيجية قائما على تحقيق الاستقرار السياسي للحكومات التي تتعامل معها دون الاهتمام بالعلاقات الداخلية بين الحكام والمحكومين، لكنّ أحداث 11 سبتمبر 2011 أدّت إلى تغيير جذري لهذه الاستراتيجية التدرّجية، لأنّها وعت أنّ العلاقات القائمة بين الحكام والمحكومين هي جزء مهم جدّا في استقرار الحكومات ومنه استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الدول. لكن يبدو أنّ هذا التغيير الجذري على المستوى النظري ليس جذريّا بقدر ما يمكن تصوّره على المستوى العملي (الواقع)، وتعتبر التجربة العراقية دليلا على ذلك. ويبدو كذلك أنّ التفكير الاستراتيجي الجديد كان الدافع لبروز نظريات الانتقال الديموقراطي القائمة على تسريع مسار الانتقال من خلال تنازلات بين الفواعل القائمة على وظيفة اتخاذ القرار،[1] وقد ساهم انطلاق الموجة الثالثة من التحول الديموقراطي التي بدأت بنهاية ديكتاتورية البرتغال في 1974 وانتشرت في حوالي ثلاثين دولة بأوروبا وآسيا وأمريكا اللّاتينية، في التحرّك اتجاه الديموقراطية كظاهرة عالمية. فبعد البرتغال، انهار النظام العسكري في اليونان والتحقت إسبانيا بعد موت الجنرال فرانكو، وجاءت الإكوادور، البيرو وبوليفيا والأرجنتين والأورجواي، تبعتهم في أواخر السبعينيات دول من أمريكا الوسطى كالهندوراس وجواتيمالا، ومن آسيا كالهند. وفي الثمانينيات، التحقت بالموجة دول من إفريقيا كنيجيريا والسنغال وتونس ومصر والجزائر، والتحقت في التسعينيات جنوب إفريقيا والنيبال وألبانيا.

(1) Jean Noel Ferrié ,Theories et pratiques de la réforme dans le monde arabe , Transcontinentales : Sociétés, Ideologie, Système mondiale , N 01 , 2005 , https://transcontnentale: revues .org , Consulté le 12 / 05 / 2017 .

ساهمت إذن الموجة الثالثة في تحوّل الكثير من الأنظمة إلى الديموقراطية، وبرزت كأحسن نمط للحكم وللحياة تسعى كلّ دولة لتحقيقه، والدول المغاربية من بين الدول التي تحوّل فيها هذا المسعى إلى مطلب ومطمح. تمرّ المنطقة المغاربية اليوم بتحوّلات كبيرة ولّدتها الثورات العربية التي جاءت على شكل موجة من الاحتجاجات، ومجموعة من مطالب تصاعدية مستدامة ترمي إلى إحداث تغيير اقتصادي ـاجتماعي شامل وتحوّل سياسي جذري، فرضت على السلطة والعلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع تحدّيات كبرى تناولت أساسا البحث عن شكل جديد للعلاقة بين السلطة والمجتمع، وفرضت في الوقت ذاته على الباحثين تحدّيات كبرى على مستوى فهم وتفسير وتحليل الأحداث ومنه الواقع الجديد.

وبالرّغم من أنّ كلّ واحدة من هذه التحولات اتّسمت بخصوصيتها، إلاّ أنّ كلاّ منها أنتجت نمطا جديدا من التفكير والتساؤل حول الطبيعة المعقّدة لمسارات التحوّل الديموقراطي وإمكانية التوصل إلى فهم أفضل للأنماط المختلفة للتحوّلات الديموقراطية، بغرض إدارة هذا التحوّل واستجابة أفضل للتوقّعات، والبحث في العوامل المؤثّرة في عملية التحوّل الديموقراطي وزيادة القدرة على تقويم المخاط. ومن هنا، نطرح الإشكالية التالية:

هل نجحت الأنظمة السياسية المغاربية في تحقيق الانتقال الديموقراطي؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، من الضروري أن نتساءل: من أين بدأ التحوّل الديموقراطي؟ وإلى أين؟ وكيف يتم التحوّل؟

I. أدبيات التحوّل الديموقراطي

الانتقال الديموقراطي هو مفهوم غير دقيق، لقي رواجا في العلوم السياسية في نهاية سنوات الثمانينيات، وهو يتعلق بالضرورة بالعديد من أنواع مسارات الدمقرطة، أي مسارات الانتقال الديموقراطي التي تتضمّن توسيعات مختلفة كخلفية لتحضير القاعدة الديموقراطية. فاستعمال المفهوم يجب أن يكون بحذر كبير لأنّه يحمل في داخله الكثير من الإبهام ومن الخلط، وهناك الكثير ممّا يقال حول المفهوم من الناحية الفلسفية والسياسية.[2] لكن يبقى أنّ المسلّم به هو أنّ الانتقال الديموقراطي هو مسار سياسي يتّصف بالانتقال التدريجي من نظام غير ديموقراطي (أي تسلّطي) إلى نظام ديموقراطي تمّ تحضير أرضيته مسبقا من خلال توسيعات مختلفة في ميدان الديموقراطية، وتمثل درجات التقدّم والتنمية ووجود سابق لهذا النوع من الأنظمة في دولة معيّنة عوامل مساعدة لنجاح الانتقال الديموقراطي.[3]

(2) René fregosi, Transition démocratique, http://halshs.archives_ouverts.fr,19 I 12 I 2011.

(3) Nathalie Coreen , Transition démocratique d' un pays : quelques précisions Théoriques , Paris , 2005 ,www .irenees. net .

من هنا، تظهر ضرورة الوقوف أمام الأدبيات الأساسية للتحول الديموقراطي.

1 - التحوّل الديموقراطي هو إشارة إلى أنّه تحوّل إلى الديموقراطية و هذا يعني التأكيد على مفهوم الديموقراطية الذي اعتمد جوهره في الماضي على اختيار الحاكم من طرف المحكومين، وهذا يعني أن تحديد الديموقراطية يكون من حيث مصدر السلطة (إرادة الشعب) وكذا الهدف أو الغرض من السلطة (المصلحة العامة)؛ والذي عرف تطوّرا في القرن العشرين مع جوزيف شومبيتر في كتابه" الرأسمالية، الاشتراكية والديموقراطية "تحت ما أسماه نظرية أخرى للديموقراطية، حيث قال: "إنّ النهج الديموقراطي هو اتّخاذ التدابير المؤسّساتية من أجل التوصّل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتّخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات." [4]

وهذا يعني أن الديموقراطية منظومة آليات وأنساق لضبط حركة الحياة السياسية وتفاعلاتها في المجتمع، وضمان تجانس وسلامة علاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية (الدولة). وهذا يشير أنّ الدولة تنبثق بصورة طبيعية عن المجتمع تعبيرا عن إرادة الأغلبية فيه مع احترام الأقلية و الحفاظ على حقها في الوجود والتعبير والاستمرار،[5] وهذا يؤكّد أنّ الديموقراطية هي نوع من النظام التمثيلي الذي يقوم على هيمنة

(4) صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة : التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، ط1 . الكويت : دار سعاد الصباح ، 1993 ، ص 64 .

(5) محمد عبد الجبار ، مستقبل الديموقراطية في العراق ، ملتقى التحولات الديموقراطية في العالم الثالث . بيروت : دار زيد للنشر ،1994 ، ص 22 .

المشروعية السياسية على أكبر جزء من العالم،[6] وهذا يستلزم توفير الضمانات القانونية والدستورية لإقرار التعددية السياسية، والتداول على السلطة، وسلمية التنافس السياسي، ورفض استخدام كل أشكال العنف السياسي، وتنظيم انتخابات حرّة تكفلها سيادة القانون التي تضمن المساواة القانونية للجميع.[7]

فالديموقراطية هي القالب المشترك الذي يحتوي مجموعة من القواعد والميكانيزمات والمعاهدات كالانتخابات الحرّة القائمة على التنافس والفصل بين السلطات، التعدّدية السياسية والنقابية، وضمان الحريات الفردية والجماعية.[8]

2 - عملية التحول الديموقراطي هي عملية معقّدة تتميّز بتعدّد مساراتها والاختلاف في نتائجها، وما يلعب دورا كبيرا في ذلك هو مستوى التطوّر الاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني، والظروف الإقليمية والدولية في لحظة التحوّل هذه. وهي تجربة غير قابلة للاستيراد لدولة أخرى وتستغرق وقتا، فهي تشمل إسقاط النظام غير الديموقراطي، وإقامة بديل ديموقراطي وتدعيم أسس البنية الديموقراطية.[9] فعملية الانتقال الديموقراطي استغرقت من 04 إلى 07 أشهر في دول اليونان وبلغاريا وألمانيا الشرقية، ووصلت

(6) Guy Hermet , Bertrand Badie et autres ,Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques , Paris . Edition Arnaud Colin, 1994 , p 74 .

(7) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

(8) Dominique Chagnollaud ,Science Politique : Eléments de sociologie pol - tique , Ed 06 . Paris :Editions Dalloz , 2006 , p 75 .

(9) صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين ، مرجع سابق ، ص 68 .

إلى 18 شهرا في البرتغال وإسبانيا وبولندا والمجر، فيما استغرقت 70 عاما في المكسيك.[10]

3 ـ التحول الديموقراطي سواء جاء عن طريق ثورة تؤدي إلى قطيعة مع النظام السابق أو جاء عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر النظام، هي دائما نتاج مسار طويل تدريجي يأتي من البيئة الداخلية للنظام أو من البيئة الخارجية للنظام، وهو عملية تساهم فيها حسب جوزيف ريتشارد في كتابه " الدمقرطة في إفريقيا بعد 1989 " ثلاثة أطراف هي **النظام الحاكم، المعارضة والعوامل الخارجية** [11]

4 ـ الحراك الثوري أفرز دخول الخطاب الديني في الحقل السياسي، وأصبح فهم مراحل التحوّل وصيرورتها مشروطا بفهم هذا المتغيّر السياسي الجديد. فإدراج الخطاب الديني في الحقل السياسي في إطار الدولة الحديثة سيترك أثره على هوية الدولة، خصوصا أنّ الخطاب الديني (السلفي) كان دائما في صراع بنيوي مع مفهوم الدولة الحديثة باعتبارها دولة غير شرعية، وفي ذات الوقت سيتأثّر الخطاب الديني نفسه بهذا التحوّل (وهذا ما برز من خلال الانقسامات داخل الأطروحة السلفية بعد دخول السلفيين العمل السياسي). ويتوقف هذا التأثير والتأثّر على الطرف الذي سيجرّ الآخر إلى مجاله ومنطقه وحقله، فالإشكال الرئيسي لا يتعلّق بمدى شرعية هذه النخب وشرعية إدماجها في العمل السياسي، بل الإشكال في الغطاء الفكري والإيديولوجي الذي ينبع من تأويلات مجموعة للشريعة

(10) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(11) محمد بوزيدي، التغيير السياسي: المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، ملاحظات حول مقتربات التحليل الأنجلو ساكسوني عدد 17، 2007، ص 15 .

وفي فرض هذا التأويل وتحويله لأولوية، والعمل على بناء مسألة الولاء حوله ومنه اي " الاندماج أو الإقصاء." [12]

5 - وأخيرا الانتقال الديموقراطي هو انتقال نحو اقتصاد السوق ونحو دولة القانون ونحو الديموقراطية. وهذا يشرح النموذج النظري للانتقال الديموقراطي الذي يعطي الأولوية والصبغة الأساسية لأحد هذه العناصر ومنه هيمنة أحدها. وهذا أبرز ثلاثة مستويات مختلفة للتحليل:

- **التحليل الماكرو اقتصادي:** الذي يعتبر ازدهار السوق كعنصر أساسي للاستقرار السياسي ويسبق الديموقراطية.
- **التحليل القانوني الدستوري:** الذي يعطي الأولوية للشروط والأشكال القانونية للديموقراطية ويسبق أيضا الديموقراطية.
- **تحليل علم الاجتماع السياسي:** الذي يدرس التفاعلات بين القوى السياسية الداخلية (النخب السياسية) والخارجية (الفواعل الاقتصادية، حركات الإصلاح...وغيرها).

هذه المقاربات في الواقع ليست بدائل، بل تعمل بالعكس على تعبئة وتجنيد نموذج سياسي واحد ووحيد مع تجانس قوي في العمق وهو أسبقية المؤسسة على الديموقراطية. [13]

(12) عياد البطنيجي، مستقبل المجال السياسي في دول الثورات العربية، المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية، ص 02 - 04 .

(13) Nicolas Guilhot et Philippe C. Schmitter, De la transition à la consol - dation, Revue Française de Science Politique, Volume 50, N 04, 2000 , p618 – 619 .

II. الخصوصية التاريخية والبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المغاربية

استطاعت المجتمعات الأوروبية بعد عقود من ظهور الدولة الأمة إبداع شكل جديد من الحياة السياسية متطابق مع خصوصياتها واحتياجاتها، على عكس مجتمعات العالم الثالث التي وُضعت من خلال إنهاء الاستعمار أمام تحدّ خاص فرض عليها التسريع من التحديث للّحاق بالدول الكبرى، وهذا ما جعلها تقع في مأزق بين ادعاء القوى الاستعمارية أنّها الوحيدة التي تتحكّم في النموذج الناجح للتنمية من جهة، ورغبة هذه الدول بوضع خطط تنموية نابعة من ثقافتها من جهة أخرى.

هذا التناقض الذي ما زال يشكّل ثقلا على النمو السياسي لهذه المجتمعات، إضافة إلى طبيعة البنية الاجتماعية لهذه الدول وضعف هيكلة المجتمع المدني، زد إلى ذلك افتقادها كيفية وإمكانية التعامل مع هذا النوع المعقّد من النظام الرأسمالي المتطوّر، كل هذه المعطيات أدّت إلى ظهور نوع من المنتظمات السياسية التسلّطية الأبوية القائمة على الزبونية، وهي مرتبطة في تحليلها بنخب تقوم على تشخيص السلطة في فرد، تكرّس هيمنته هدفا واحدا هو حماية وبقاء النخبة الموجودة في السلطة. ومن أجل ذلك، تبرز ضرورة تطوير استراتيجية تقوم على الهيمنة على الثروات، ضمان احتكار التمثيل والتحكّم في مسار التحديث الاقتصادي، حيث يظهر نوع من التشجيع له من أجل الحفاظ على المشروعية، ولكن مع احتوائه في الوقت نفسه بطريقة تمنع ظهور نخب منافسة قد تطالب بالسلطة. وهذا يعني إعادة النظر في العلاقة البسيطة التي وضعها "ألموند وشيلز" بين التخلّف والممارسات التسلّطية. فظهور التسلّطية في هذه الدول لم يرتبط

بفقر هذه المجتمعات بقدر ما ارتبط بمحدّدات اجتماعية وسياسية خاصّة بتاريخ كلّ واحدة منها.

ففي **ليبيا** مثلا، تمركزت القبيلة مدة 42 سنة في قلب العملية السياسية بطريقة حرمت أغلب فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرار السياسي، وتمركز على رأسها العقيد معمر القذافي الذي حصر وظيفة إتخاذ القرار وجميع الامتيازات ضمن شخصه وأفراد عائلته، وصاغ بنفسه أسسها الفكرية وأوجد الأدوات والآليات التي تضمن استمراريتها بتأسيس اللّجان الثورية والشعبية. [14]

خلّفت سياسة القذافي كمّا كبيرا من الكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، وفقدان اللّيبيين العديد من الحقوق السياسية والمدنية وفشل الإصلاحات الاقتصادية.

ورغم أنّ ما حدث في ليبيا يدخل في نفس سياق التغيير الذي شهدته العديد من الدول، إلاّ أنّ عملية التغيير في ليبيا لم تكن بقيادة الشعب اللّيبي وإنّما حدث بتدخّل من المجتمع الدولي.

أما في **موريتانيا**، فقد هيمن العسكر على السلطة لثلاثة عقود، واستمر الصراع على السلطة واستمرّت ظاهرة الانقلابات العسكرية، مما أدى إلى بناء دولة ضعيفة وهشّة بسبب تأخير البناء السياسي والمؤسّساتي للدولة

(14) منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية، العدد 51، بدون سنة، ص 31.

وهيمنة النظام على حركة التغيير للتغطية على ظاهرة الفساد المتفشّية[15]، فبرزت ضرورة الانتقال من نظام عسكري أو من نظام مدني كرّس من الناحية الدستورية نظام الحزب الواحد كممثّل وحيد لإرادة المجتمع وكرمز لتجاوز أي صراع قبلي أو عرقي أو جهوي...وكممارس وحيد للعمل السياسي.[16]

وتكرّست أيضا مسألة إقصاء جميع التيارات السياسية الأخرى من العمل السياسي منع أي تكتّل آخر غير الحزب الواحد، ناهيك عن العبودية التي رغم الإلغاء الرّسمي لها في 1981 واعتبارها جنائية، فقد ظلّت ممارستها مستمرّة ولم تتّخذ أية إجراءات قضائية ضدّ ملاّك العبيد.[17]

ولهذا، جاء اللّجوء إلى التغيير في موريتانيا بمبادرة من النظام السياسي للتفاوض على بقائه واستمراريته، من خلال تحقيق انسجام مع البيئة الداخلية والدولية التي تفرض عملية التحوّل.

أما في **المغرب**، فقد كان الخطاب الديني ولايزال يضفي على إمارة المؤمنين معان ودلالات تكاد تجعلها في تناقض تام مع مفهوم الدولة الحديثة ومؤسّساتها، رغم أنّه يبدو على مستوى الممارسة أنّه لا يوجد عائق أمام

(15) خيري عبد الرازق جاسم، التجربة الديموقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي، دراسات دولية، العدد 43 ، ص23 .

(16) محمد المختار ولد السعد و محمد عبد الحي ، تجربة التحول الديموقراطي في موريتانيا ، سلسلة دراسات استراتيجية .
أبوظبي : مكز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 149 ، 2009 ، ص 21 .

(17) أحمد وافي ،السلطة القبلية و نظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني ، مجلة المستقبل العربي . بيروت ، أوت 1995 ص 82 .

بناء الدولة المدنية ذات الخطاب المدني القائمة على الأمة كمصدر للسلطة بكلّ ما يحمل ذلك من دلالات ومعان تستقي مرجعيتها من مفهوم الدولة الحديثة.[18] فالحاكم في المغرب يجمع بين وظيفتين: وظيفة الملك وهو أمير المؤمنين، ووظيفة رئيس الدولة. وهذا يعني نوعا من الازدواجية في مشروعية السلطة أو إدماجا بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وهذا ما يجعل دراسة وظيفة إتخاذ القرار تتم بحذر شديد جدّا، ويكاد يكون الخوض في هذه المجالات من المعرفة محظورا، وتبرز هيمنة الجانب القانوني والمؤسّساتي على المحاولات البحثية القليلة التي تقترب من دراسة هذه الظاهرة، وهذا يعود إلى تعدّد الفاعلين المساهمين في الوظيفة القرارية والذين يصبحون هم أنفسهم سجناء لديناميتهم بسبب الحواجز البنيوية المرتبطة بطبيعة المجال السياسي نفسه (السلطة الدينية إلى جانب السلطة السياسية).[19]

فدراسة عملية صنع القرار تصطدم بالنسبة للباحثين ببعض الأطر السيادية التي يصعب ضمنها تحديد طبيعة الفاعل وإمكانية التقييم، خاصة مع بروز دور القطاع الخاص (البارونات مثلا) وتأثيره على القرار السياسي.[20]

(18) أحمد الخمليشي ،علاقة الدين بالدولة و مؤسسة «إمارة المؤمنين» في المغرب، الدين و الدولة في الوطن العربي، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2013 ، ص 375 .

(19) عبد الله ساعف ،الحالة المغربية ، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، ط1 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، ص 513 .

(20) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

ورغم أنّه قد يبدو تحقيق نوع من الانفتاح السياسي نتيجة عوامل داخلية وخارجية مرتبطة بالدرجة الأولى بالإرادة السياسية الملكية، في توجيه الدولة نحو مسار الانتقال الديموقراطي لتدعيم أسس دولة القانون؛ فقد كان المغرب لمدّة طويلة ملكية مطلقة، ورغم بعض التقدّم في الميدان السياسي نتيجة مختلف الإصلاحات التي قام بها النظام في العقود الأخيرة، فإنه يبقى غير مؤكّد بسبب الاختلالات البنيوية العديدة والعجز الموروث من الماضي، والقائم على مواجهة مع نظام سياسي لا يزال مبنيّا على هيمنة المونـاركية والتقاليد.[21] فرغم أنّ أوّل دستور مغربي لعام 1962 قد نص في مادته الأولى على أنّ المغرب هي ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية، إلاّ أنّها كانت في الواقع دائما ملكية مطلقة. ولتحقيق بعض التجانس مع المعايير الدولية، تمّ إدماج بعض المبادئ الديموقراطية في النظام المغربي كدولة القانون والفصل بين السلطات واحترام حقوق الإنسان [22]...وغيرها.

ولهذا، **إذا كانت سوسيولوجية القرار تهتم بمسألة التغيير، فما يطرح في المغرب هو مسألة الهامش المتاح أمام السياسة لتغيير النظام، أي هامش الاستقلالية والمشاركة في إعداد وصيرورة القرار. وهي على درجة كبيرة من الأهمية في المغرب، لأنّها لا تطرح درجة ونسبة مشاركة المجتمع في اتّخاذ القرار، وإنّما تطرح بصفة مباشرة درجة ونسبة مشاركة النظام السياسي نفسه في صنع واتّخاذ القرار.**

(21) Hyndi Said Azbeg, « Processus de démocratisation et monarchie const - tutionnelle au Maroc », HAL, Université Bordeaux, 11/12/2014, http://tel. archives–ouvertes.fr , consulté le 12/05/2017, p 09.

(22) Ibid, p 09.

أما في **تونس**، فقد تعزّز الحكم الفردي المطلق من خلال تجميع السلطات في يد رئيس الدولة، وهيمنة الحزب الواحد الحاكم، واحتكار وسائل الإعلام، والتضييق الشديد على المعارضة السياسية وتحويل الانتخابات إلى عملية صورية تعكس نوعا من التعدّدية الشكلية، ناهيك عن قمع منظمات المجتمع المدني وانتهاك الحريات.[23]

كان ستيفن ليفتسكي في كتابه الشهير " التسلّطية التنافسية " قد وضع تمييزا بين الأنواع المختلفة من الأنظمة التسلّطية التي تحكم العالم، فهناك أنظمة تسلّطية تسمح بحدّ معيّن من التنافس والمعارضة رغم أنّها بالمقابل لا تسمح بخسارة استمرارية سلطتها، ولهذا قد تلجأ إلى تزوير انتخابات أو ممارسة التضييق الدائم على المعارضة السياسية. وهناك أنظمة تسلّطية مهيمنة لا تسمح بوجود فعلي للتعدّدية الحزبية أو الإعلامية فيها، وتكون نتائج الانتخابات فيها معروفة مسبقا. في النموذج الأول، يكون احتمال التحوّل اتّجاه نظام ديموقراطي أعلى بكثير من احتمال حصوله في النموذج الثاني[24] (حتى لو حدث في النموذج الثاني، وهو احتمال ضعيف، قد يقود إلى لا استقرار سياسي أو العودة باتّجاه الحكم العسكري) **ويبدو حسب بعض المحلّلين السياسيين أنّ التجربة التونسية تنتمي إلى النموذج الأول خصوصا أنّ دور المعارضة الكبير بدا واضحا في عملية التغيير.**

أخيرا في **الجزائر**، فإن تأسيس الدولة بعد الاستقلال في غياب الإجماع قد شوّه طبيعة السلطة، وبدل تأسيس دولة قوية ديموقراطية عصرية، تمّ

(23) توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011، ص 19 .

(24) رضوان زيادة، لماذا نجحت تونس وفشل غيرها في التحول الديموقراطي، consulté le 19 janvier 2017 , www.alhayat.com .

تأسيس ما يسمّيه ماكس فيبر الدولة الأبوية القائمة على دولتية المجتمع وخوصصة الدولة. زبونية المجتمع والعلاقة السياسية الأبوية هي ما يسمّى **بالدولة الانتقالية**. في بدايات تأسيسها، ارتكزت على المشروعية الثورية التي ترجّح استمرار الثورة على بناء الدولة، فالحزب هو الذي ينشئ الدولة ويشرف عليها ويراقبها طبقا لما نصّ عليه دستور 1963 وميثاق 1964، وهو ما كرّس تبعية الدولة للحزب، وفي السياق نفسه تشخيص السلطة وتحويلها إلى تسيير مونوقراطي اعتمادا على نصوص الدستور التي تمنح الرئيس سلطات واسعة وصلاحيات كبيرة داخل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. تليها المشروعية الدستورية التي حاولت تجاوز المشروعية السابقة وإنشاء مؤسّسات دستورية تنمّي المشاركة السياسية، لكن هذه الأخيرة بقيت شكلية، لأنّ دستور 1976 كرّس صلاحيات لرئيس الدولة تتعدّى بكثير صلاحيات الرئيس في المرحلة السابقة، وهذا ما أدّى إلى تدعيم سلطاته الشخصية لقيادة الدولة والنظام، وسيطرة أكبر على معظم أشكال التعبير الاجتماعي والسياسي.

يبدو أن طبيعة النظام السياسي تبرز من خلال مفتاح ممارسة السلطة، وهي " مؤسّسة الرئاسة " لأنّها تجمع قانونيّا وواقعيّا في شخص الرئيس المشروعية الثورية والمشروعية الدستورية، وهذا ما يجعل النظام السياسي نظام اندماج أو تداخل الوظائف ووحدة السلطة[25].

وفي كلا المشروعيتين يبرز دور الجيش في الجزائر وفي كثير من دول العالم الثالث، باعتباره القوة الوحيدة المنظّمة والمهيكلة لمؤسّسة القرار التي تمثّل مصالحه وتحفظ وزنه الريادي في هرم الدولة. وفي الثمانينيات

(25) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مرجع سابق، ص 136 .

مع الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي، تبرز ظاهرة تراجع دور ومكانة المؤسسة العسكرية نسبيا، وهو ما يتّفق مع التوجّه الديموقراطي الجديد القائم على التعدّدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية.[26]

فعندما كانت الدولة قوية ومهيمنة، وكان لها رصيد هو الحركة الوطنية "المشروعية الثورية "،برز نوع من الاستقرار ،لكن عندما بدأ هذا الرصيد من المشروعية الثورية في الاضمحلال الذي تزامن مع التراجع الاقتصادي ،انفجرت أزمة المشروعية وتحوّلت إلى أزمة دولة.

وعندما يعاني منتظم سياسي من أزمة مشروعية تتحوّل إلى أزمة دولة، لابدّ من التغيير وبالتالي التحديث السياسي (ديموقراطية، مساواة أمام القانون، تطوّر اقتصادي، مشاركة سياسية...) لأنّ الإشكالية مرتبطة بطبيعة الدولة المراد تأسيسها.

III. درجة ونسبة التغيير في الدول المغاربية بعد ما يسمى " ثورات".

ممّا لا شكّ فيه أنّ الثورات لا تعني بالضرورة أنّ هذه المجتمعات في مواجهة مع النظم السياسية الاستبدادية فقط، وإنّما في مواجهة مع ما يسمّى **بحاجز الخوف** القائم بالضرورة على معطيات نفسية ومادية تقع في مستوى الفرد. فلطالما شكّل حاجز الخوف من هذه الأنظمة ظاهرة اجتماعية بامتياز، وهي ظاهرة تتعدّى مجرّد المشاعر الفردية التي تمثّل قمّة مخرجات الاستبداد، إلى مضامين ومحتويات تقع في مستوى بنية منظومة الهيمنة الدولية والاستبداد المحلي في علاقتهما بالمجتمع. وهذا يشرح ضرورة التمييز بين ثلاثة شعارات مركزية تمثّل أسس هذا الحاجز

(26) نفس المرجع، ص 134 .

وتعكس في الوقت ذاته المراحل التي ستمرّ بها هذه الثورات وهي مرحلة " **إرحل**" ومرحلة "**إسقاط النظام**" ومرحلة "**إسقاط الهيمنة**". [27]

من الملاحظ أنّ فهم مسارات الثورة ومصيرها مرتبط بإسقاط حاجز الخوف وتدميره والذي يعكس مواجهة مع منظومة السلطة في الداخل ومنظومة الهيمنة في الخارج.

يعود المسار الديموقراطي في **المغرب** إلى عام 1996، وقد أفرزت التطوّرات في هذه المرحلة تجربة " التناوب التوافقي " التي كانت تصطدم دائما بالخلل في البنيان الدستوري وهذا ما أدى إلى عودة المطلب الدستوري عندما ساعدت الظروف على ذلك أي في 2011. فحركة 20 فيفري بفضل استقلاليتها وفاعليتها وتأثيرها، رفعت شعار " **الملكية البرلمانية** " وخرجت بهذا المطلب من المجال السياسي إلى الشارع، وكانت النتيجة التعديل الدستوري في جويلية 2011.[28] لكن ماهي إمكانيات وآفاق المطالبة بالتغيير؟

مطلب التغيير الذي تمّت صياغته في شكل التعديل الدستوري تحوّل بسرعة من مطلب إلى مبدأ ربّما غير قابل للتحقّق الآني، وهذا ما برز من خلال التسليم:

أولا: بأنّ مفهوم الملكية البرلمانية المطالب بها في المغرب غير الملكية البرلمانية في الفقه الدستوري الحديث، والقائمة على تجريد الملك من كلّ

(27) أكرم حجازي، الثورات العربية « ديناميات الفاعلين الاستراتيجيين « ، المؤتمر الخامس للحملة العالمية لقاومة العدوان ، 15 - 17 ديسمبر، 2011 .

(28) عبد الإله بلقزيز ،المغرب والانتقال الديموقراطي : قراءة في التعديلات الدستورية : سياقها و نتائجها، رياح التغيير في الوطن العربي، ط1 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011 ، ص 116 .

الصلاحيات السياسية كونه يتمتّع بصفة رمزية شرفية، ولا تقف حدود صلاحياتها بتكريس صلاحياته كأمير للمؤمنين فقط؛ وإنّما ملكية برلمانية تسمح ببعض الصلاحيات للبرلمان والحكومة ورئيس الحكومة دون المساس بالسلطة السياسية التحكيمية للملك باعتبار أن التوازن السياسي والاستقرار الاجتماعي قائمان على ذلك.[29]

ثانيا: الأحزاب السياسية الكبرى والأكثر تمثيلا أفرزت نوعين من المواقف: موقف يرفض التغيير الفعلي في النظام السياسي المغربي، وهذا الموقف بلورته الأحزاب القريبة من السلطة أي التي تنتمي إلى الحكومة التوافقية، وموقف آخر استوعب حدود إمكانية التغيير، فأصبح كما سبق الإشارة إليه كمطلب بمثابة المبدأ الذي لا يزال الوقت مبكّرا لتحقيقه .[30]

فرغم اعتبار العديد من المفكّرين أنّ دستور 2011 هو تقدّم كبير في العمل السياسي، وأنه قد حقّق درجة من الفصل والتوازن بين السلطات ومنه نوع من التقليل من سلطات الملك والتقليل من التداخل بين صفتيه كرئيس دولة وكأمير مؤمنين، مقابل توسيع صلاحيات البرلمان والحكومة ورئيسها، إلا أن هذا كلّه كان بمثابة دستور مؤجّل، لأنّ هذا التقدّم قد تم بانتظار تشريعات وقوانين تنظيمية له.[31] وفي الأخير، يتفق الجميع على أنّ الحفاظ على الاستقرار والتوازنات الداخلية للمجتمع لا يتأتّى إلاّ من خلال **التنازل**، ومنه القبول بدستور ممنوح (وهو النوع من الدساتير التي يصيغها الملوك بما يتناسب وإرادتهم.)

(29) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 118 .

(30) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(31) أحمد الخمليشي، مرجع سابق، ص 409 .

فدستور 2011 يعتبر أنّ الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملّة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، ويرأس في الوقت ذاته المجلس العلمي الأعلى الذي يعتبر الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوي التي تعتمد رسميّا استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي.[32]

يمكن بصفة مشروعة التعبير عن الغموض الديموقراطي في المغرب، لأنّه ومنذ ظهور بوادر الانتقال الديموقراطي، ظل الخطاب حول الديموقراطية مقتصرا فقط على حقوق الإنسان. ورغم أهمّية هذا الجانب، إلا أنه غير كاف لأنّه يؤسّس لديموقراطية هشّة وضعيفة يغيب فيها التوازن بين السياسي والقانوني. فالإصلاحات القانونية (التعديلات الدستورية) لم تتم ترجمتها على المستوى العملي الواقعي بإصلاحات سياسية،[33] لانعدام الإرادة السياسة، ولا شكّ أنّ توضيح المعوّقات الفعلية أمام الهدف الديموقراطي والمعوّقات النسبية لتحقيق هذا الهدف أمر ضروري يساهم في فهم عملية الانتقال الديموقراطي في المغرب.

أما بالنسبة لمسار التحوّل الديموقراطي في **تونس**، فإن الثورة جاءت تلقائية ولم تفرز أية قيادة. عفوية الثورة وعدم وجود قيادة طرح عدّة إشكاليات وصعوبات على مستوى الإصلاح السياسي والانتقال الديموقراطي، فهناك من وصفها بغياب المشروعية بالنسبة للإصلاح السياسي وغياب شرعية التمثيل.[34]

(32) أحمد الخمليشي ، مرجع سابق ، ص 387 .

(33) HyndiSaidiAzbeg ,OP.Cit , p 128 .

(34) أسماء نويرة، صعوبات في مسار التحوّل الديموقراطي في تونس، صدى : تحاليل عن الشرق الأوسط ، 30 مارس 2011،
Carnegieendowment.org, consulté le 14 / 04 / 2017.

فبالنسبة لمسألة المشروعية، فقد بقي عدم الوضوح قائما في نوعية المشروعية المراد إرساؤها، فأفرزت مرحلة تنحي الرئيس مشروعية دستورية، وبرز ذلك في إنشاء لجنة عليا للإصلاح السياسي هدفها تنقية المنظومة القانونية المتعلّقة بالعملية الانتخابية لضمان انتخابات رئاسية حرّة ونزيهة وشفافة وتعدّدية من خلال مراجعة للقانون الانتخابي وقانون الصحافة وقانون الأحزاب والقوانين المنظّمة للحريات العامة، وهذا يعني الإعداد للانتخابات الرئاسية، وتحوّلت بسرعة إلى مسؤولة عن الإصلاح السياسي لتحقيق الانتقال الديموقراطي (بعد أن أضيف إليها ممثّلون عن التيارات المختلفة والأحزاب ومكوّنات المجتمع المدني)، لكنّ الواقع يبيّن أنّ هذا المسعى فشل بدليل تشكّل السلطة ذات المشروعية التقليدية (بوصول الإسلاميين إلى السلطة) .

أمّا فيما يتعلّق بشرعية التمثيل، فقد أدى عدم وجود قيادة للثورة إلى تعدّد قيادات الثورة والكل يرفع شعار "الشعب يريد ...".

في **موريتانيا**، جاءت المراجعة من داخل النظام السياسي الحاكم بإزاحة الرئيس لكي يتسنّى للعسكريين والمدنيين تقويم المسار الديموقراطي الذي بدأ في 1991. لكنّ الصبغة القبلية حالت دون إمكانية بناء ولاء الدولة؛ وأدى استمرار سيطرة مؤسسة الرئاسة على الحياة السياسية وعدم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات إلى تعرض القضاء والبرلمان لضغوطات السلطة التنفيذية.[35] والأخطر من هذا كلّه، ضعف أداء المعارضة وعدم إمكانية

(35) حماه الله ولد سالم، أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج المواطنة، موريتانيا نموذجا. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2013

صياغة برامج أو سياسة معارضة موحّدة، وهذا يعني غياب البديل، أضف إلى ذلك ضعف البنى الاقتصادية وغياب انطلاقة اقتصادية.

بالنسبة **لليبيا**، فإن أهم مظاهر التغيير كانت المكانة التي احتلها البعد الديني ضمن الحراك الاجتماعي والسياسي، والدور الجديد الذي تقمّصه من خلال دخوله العمل السياسي. فالثورات العربية أعادت صياغة دور الجماعات الإسلامية والتيارات المختلفة داخل المجتمع وداخل العملية السياسية. فبالنسبة لليبيا، لم تحظ التيارات الإسلامية بتواجد شرعي ومعلن في المجتمع خلال تاريخه الحديث، ورغم محاولات بروز تيارات سياسية، فقد منعتها الطبيعة القبلية، وساهم في تكريس ذلك فيما بعد منع ثمّ تجريم تشكيل الأحزاب السياسية. [36]

ورغم التوقّعات بفوز حزب العدالة والبناء الإسلامي في انتخابات المؤتمر الوطني العام، مثل فوز حزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب وهي أحزاب إسلامية، فقد حدث العكس في ليبيا وفاز تحالف القوى الوطنية الذي تقدّمه بعض القراءات على أنّه ليبرالي. فالتحدّي اليوم في ليبيا لا يتعلّق بمدى مشاركة الأحزاب الدينية في السلطة، فالعديد منها يشارك اليوم في العملية السياسية وخطاباتها تحمل قبولا للديموقراطية ومسألة التداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان، لكن المشكلة اليوم مع الجماعات التي ترفض دخول العملية السياسية بشكل تنظيمي مؤطّر وترفض المشاركة وتفضّل المواجهة والعمل المسلّح، وقد تسبّبت في ظهور ميليشيات مسلّحة يقدّرها البعض ب 300 فصيل دونا عن 125000

(36) عبير ابراهيم أمنينة، الدين و الدولة في ليبيا اليوم ، الدين و الدولة في الوطن العربي ، ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص 567 .

مسلّح.[37] فهل باستطاعة المؤسسات المنتخبة اليوم توقيفها وتوقيف انتشارها وتوسّعها؟ وهل يمكنها توقيف تأثير هذه الجماعات على الشباب الليبي بتوفير فرص نجاح لهؤلاء؟

أما بالنسبة **للتجربة الجزائرية** في مجال الديموقراطية والتعدّدية السياسية، فقد تأثّرت بصورة واضحة في منطلقاتها وفي محاولات التأسيس لأرضيتها بمتغيّرات الواقع الإقليمي العربي وبالخصوص الواقع الإقليمي المغاربي الذي يشهد تحوّلات على مستوى التفاعلات الداخلية للنظام مع القوى السياسية المختلفة للمجتمع المدني، وعلى مستوى التفاعلات الخارجية بحكم دورها وارتباطاتها المتعدّدة والتي تعكس بوضوح جدلية العالمية والخصوصية التي يثيرها مفهوم الديموقراطية، والذي يساهم على نحو منهجي في الكشف عن واقع إشكالية المشروعية في مختلف الأنظمة السياسية العربية .[38]

فالتغيير في **الجزائر** جاء من داخل النظام كمعالجة لأزمة المشروعية التي انفجرت في الثمانينيات، لأنه فهم أنّ القضاء تماما على المصالح المجتمعية يؤدي إلى التعبير عن طريق العنف، وفهمت المؤسسة العسكرية أنّ المستقبل سيكون لصالح الدول الحديثة المتقدّمة والعصرية، وأنّ التدخّل المباشر ينتمي للمنتظمات التقليدية التسلّطية وأنه يجب إعادة النظر في الوسائل التقليدية، واقتنع أنّ المركز الأساسي للسلطة هو مؤسسة الرئاسة ويجب أن يبقى مهيمنا عليها. وقد وصلت الأحزاب السياسية أيضا إلى القناعة نفسها، وأنّه لا داع للمنافسة ولا للمشاركة ولا للنقد إلاّ في

(37) نفس المرجع ، ص 591 .

(38) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2003 ص 124 .

الانتخابات، وهذا ما أدى إلى إفراز منطق ثلاثي: نخب تبحث عن الحفاظ على السلطة، وأحزاب سياسية تعمل على معارضتها من أجل الحصول على جزء على الأقل من هذه السلطة، ومجتمع يبحث عن طريق أحزاب سياسية وغيرها عن طرق ووسائل للتعبير بهدف المفاوضة على حصة من هذه السلطة. فالكل يهدف إلى السلطة التي تشكل الانتخابات مصدرها وجوهرها، وهذا ما يسمّيه بعض المحلّلين ديموقراطية محدودة (خوان لينز). فالدور المتعاظم للدولة الجزائرية ومتعدّد الأوجه يجعل الحكم قريبا من النمط التعبوي، حيث تصبح الحكومة في هذا النمط سلاحا تنظيميّا يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير بنيته، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار يلغي كلّ منافسة أو معارضة أو على الأقل يحتويها.[39]

(39) خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 154.

خاتمة

معظم الأزمات السياسية التي تعانيها الأنظمة السياسية المغاربية ليست وليدة الحاضر الآني وحده، فهي نتيجة لتراكم واقع تميّز بالركود والتخلّف، وتداخلت فيه عوامل متوارثة ومختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية تصبّ جميعها في فشل شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية القائمة والتي أصبحت تبحث عن مشروعية جديدة تحوز على رضى واعتراف الشعب بها، وتعينها على الاستمرار والبقاء والحفاظ على وجودها.[40]

عملية الانتقال الديموقراطي التي برزت في معظم الدول المغاربية والتي تمّ جزء منها بمبادرات من النخب الحاكمة، لم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديموقراطية بشكل نهائي وكخيار استراتيجي، وإنّما كان الهدف منها تأمين قدرتها على الاستمرار في الحكم خاصة في ظل تنامي الضغوطات الدولية. ولهذا تحوّلت هذه المبادرة بسرعة إلى آلية لتحديث التسلطية، ولم يكن الهدف إقامة نظم ديموقراطية فعلا. فقد كانت أولى نتائج الثورات العربية تزايد الانقسامات داخل هذه المجتمعات والتي برزت في العديد من الثنائيات (العلمانيين-الإسلاميين)، (مع النظام-ضد النظام). أضف إلى ذلك عامل عفوية موجة الاحتجاجات التي اندلعت في 2011، يعني فقدان قيادة محكمة لها، فرغم أنّ هذه التنظيمات العفوية تتميّز بتحقيق تحوّل أسرع وأكثر أهمّية، إلاّ أنّها تفتقر إلى برامج محدّدة وأجندات واضحة وخبرات بشأن الإصلاحات الواجب تحقيقها، إضافة إلى انعدام خبرتها في شؤون الدولة وكيفية تسييرها وإدارتها.

(40) نفس المرجع، ص 13.

يبدو أنّ عملية التحول الديموقراطي هي عملية معقّدة وتستغرق وقتا وهي ليست بالتحوّل الليبرالي، إذ أن هذا الأخير هو مجرّد مرحلة، ولا بد من إدراج الانشغال الديني ضمنها ليس بصدد دراسته من الناحية الفكرية، وإنّما لتناوله في إطار التغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها "الثورات العربية" والتي أعادت صياغة دور الجماعات الدينية والتيارات المختلفة الأخرى داخل العملية السياسية.

ويبدو أنّ مواجهة النظم غير الديموقراطية للأزمات يزيد من أسباب عدم مشروعيتها ويجعلها عرضة للمزيد من عدم الاستقرار، فقد أدّى احتكار الدولة للمجال السياسي والاقتصادي إلى فشل التنمية الاقتصادية ومن ثمّ تراكم الضغوط الدافعة نحو تغيير السياسات.[41]

ويبقى تحديد طبيعة الأنظمة السياسية اليوم صعبا جدّا، فقد شهدت تراجعا في ظاهرة الرئاسوية وخلّفت إرادة المجتمع المدني في التوجه نحو الدمقرطة حتى إن واجهت معوّقات عديدة، لكن في ذات الوقت شهدت هذه الأنظمة إعادة تمركز بعض الآليات والميكانيزمات التي تنتمي إلى الأنظمة التقليدية التسلّطية والتي تبرز في الاستحواذ على بعض هياكل الدولة من طرف الأحزاب في السلطة[42]، كالعمل على منع تحزّب الإدارة واحتكار وسائل الإعلام الأساسية السمعية والبصرية، والجهاز القضائي الذي لم يحقّق بعد استقلاليته، بالإضافة إلى التحكّم في ميكانيزمات التمثيل السياسي .

(41) صامويل هنتنغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيّرة، ترجمة سمية علو عبود. بيروت: دار الساقي، 1993 ص122 .

(42) Mohamed ElarbiNsiri, « Ambiguités de la transition démocratique dans les pays du printemps arabe », 10/08/2014, www.huffpostmaghreb.com . Consulté le 26/04/2017.